جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

السنة الجامعية: 2021 - 2022
المستوى: السنة الثانية ليسانس
التخصص: .../...
المدة: ساعة ونصف

الإجابة النموذجية لامتحان الدورة العادية في مقياس [illegible]

التمرين الأول	التنقيط

1. مفهوم المالية العامة، و أهم العناصر المكونة لها.

المالية العامة: العلم الذي يدرس تكييف مستويات الانفاق العام والايرادات العامة، في توجيه الحياة الاقتصادية بغية تحقيق أهداف اقتصادية وغير اقتصادية للدولة من خلال التأثير على نشاط الأفراد والجماعات.

و تتمثل أهم العناصر المكونة لها في:

النفقات العامة: تقوم الدولة بتقدير نفقاتها لمواجهة اشباع الحاجات العامة بناء على احتياجات كل قطاع مما يلي متطلباته الاقتصادية و الاجتماعية سواء كان ذلك لإنتاج سلع و خدمات أو دفع و توزيع دخول أو تحقيق أهداف اجتماعية .

الايرادات العامة: تحتاج الدولة من أجل تغطية نفقاتها إلى الموارد المالية اللازمة و تحصل الدولة على هذه الايرادات أساسا من الدخل الوطني في حدود ما تسمح به المالية القومية و اللجوء الى خارج الوطن في حالة العجز عن تغطية النفاقات من الداخل.

الميزانية العامة: هي تنظيم مالي و محاسبي يقابل نوعية الايرادات و النفقات و العلاقة بينهما، و يوجهما معا لتحقيق السياسة المالية للدولة، أي هي تقدير تفصلي للإيرادات و النفاقات لفترة زمنية مقبلة و هي سنة و يتم الترخيص عليها من قبل السلطة التشريعية.

2. معايير التفرقة بينهما: يوجد معيارين يمكن توضيحهما فيمايلي:

معيار طبيعة من يحس بالحاجة:

الحاجة الخاصة هي الحاجة الفردية

والحاجة العامة هي الحاجة الجماعية.

معايير التفرقة بينهما

معيار طبيعة من يقوم بالإشباع:

نشاط القطاع الخاص هو الذي يهدف إلى اشباع الحاجات الخاصة.

أما نشاط القطاع العام (الدولة) هو الذي يهدف إلى اشباع **الحاجات العامة** ، ومن هنا فان الحاجات العامة هي الحاجات التي تقوم السلطة العامة بإشباعها عن طريق الانفاق العام.

المجموع	5ن

التمرين الثاني	التنقيط

1. أهم الفروقات بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية مع إعطاء أمثلة لكل منها .

النفقات الفعلية (الحقيقية) : يقصد بها النفقات التي تنفقها الدولة من أجل الحصول على السلع والخدمات الضرورية لتسيير المصالح العامة، مثل الرواتب الخاصة بالموظفين ومستخدمي الدولة، وشراء الأجهزة، والفوائد التي تدفعها على القروض العامة. وهذا النوع من النفقات يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني لأنه يساهم في إنشاء دخول جديدة تضاف إلى الدخول المكونة للدخل الوطني.

النفقات التحويلية (نفقات إعادة التوزيع) : وهي تلك النفقات التي تنفقها الدولة دون مقابل أي دون الحصول على أية سلعة أو خدمة والغرض منها هو إعادة توزيع الدخل أو الثروة بحيث تأخذ المال من البعض وتوزعه على البعض الآخر دون مقابل، وتتمثل في مختلف المساعدات الاجتماعية كالضمان الاجتماعي، التأمين ضد البطالة، والتأمين ضد الشيخوخة والمساعدات الاقتصادية بمختلف أنواعها، والإعانات الخيرية والإعانات الثقافية...إلخ. أما دور هذه النفقات فهو يتمثل في نقل الدخل من طبقة اجتماعية إلى أخرى وهذه النفقات التحويلية تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بصورة غير مباشرة، وذلك، من خلال إعادة التوزيع لصالح الطبقات الفقيرة ومن خلال رفعها للكفاءة الإنتاجية للعامل الذي تزداد طاقته الإنتاجية إذا تقدم مستواه العلمي والصحي. **2. كيف يمكن التفرقة بين الإرادات العادية والإرادات غير العادية، من خلال تقديم شرح كافٍ لذلك ؟** **ايرادات عادية؛** و هي إيرادات ينص عليها القانون المالية سنويا وتتكرر بانتظام، كالضرائب، الرسوم وأملاك الدولة؛ **ايرادات غير عادية؛** هي مبالغ مالية تظهر في ميزانية الدولة بشكل غير منتظم، أي استثنائية ولا تتكرر باستمرار كالقروض، والاصدار النقدي.	
المجموع	**5ن**

التمرين الثالث	التنقيط
1. الآثار المترتبة عن الإصدار النقدي على اقتصاد الدولة . – التضخم النقدي؛ – ارتفاع الأسعار؛ – انخفاض قيمة العملة الوطنية؛ – ضعف القدرة الشرائية للعملة المحلية وضعف القوة الشرائية للمواطن؛ – تأثير سلبي وخطير على أصحاب الدخول الثابتة؛ – خلق عجز إضافي للميزانية؛ – انخفاض قيمة العملة أمام العملات الأجنبية. **2. العوامل المؤدية إلى تزايد حجم النفقة العامة.** ترجع الزيادة الحقيقة في النفقات العامة لأسباب عديدة، نذكر منها: **1) الأسباب الاقتصادية:** – <u>التوسع في المشروعات العامة:</u> وتتكبد الدولة في سبيل تسيير هذه المشروعات نفقات كبيرة وذلك نتيجة أجور العاملين أو ثمن الآلات... والخ. – <u>زيادة الدخل القومي:</u> تعتبر الزيادة في الانفاق نتيجة منطقية لنمو الدخل الوطني، فزيادة الدخل الوطني يمكن الدولة من زيادة ما تقتطعه من هذا الدخل في صورة تكاليف و أعباء عامة من ضرائب ورسوم. – <u>المنافسة الاقتصادية:</u> تقوم الدولة بمنح بعض الصناعات الوطنية منح مالية، حتى تستطيع هذه الصناعات أن تنافس السلع الأجنبية، وبالتالي فالمنافسة مهما كانت أسبابها تؤدي إلى زيادة النفقات العامة،	

2) **الأسباب الإدارية:** إن توسع نشاط الدولة وتعدد وظائفها في المجالات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، أدى إلى إنشاء العديد من الوزارات والمصالح والأجهزة الحكومية، مما يستلزم عدد الوظائف والموظفين في جهاز الدولة. 3) **الأسباب الاجتماعية:** أدى تقدم الوعي الاجتماعي وقوة الطبقة العاملة إلى تدخل الدولة في الميدان الاجتماعي للفئات الهشة والضعيفة وحماية وتقوية مركزها، لذلك تقوم الدول بإعداد نظم اجتماعية، كنظام الضمان الاجتماعي، وتقوم أساس اً على ضمان وسائل العيش للأف ا رد وكفالة العلاج الطبي لهم، ولا شك أن كل ذلك يؤدي إلى زيادة النفقات العامة. 4) **الأسباب المالية:** وتشمل الأسباب التالية: – تطور الفكر المالي: يرتبط هذا العامل بتطور الفلسفة الاقتصادية واتساع دور الدولة التدخلي. – سهولة الاقتراض: إذا عجزت الضرائب لتمويل الحاجات العامة دفعت الدولة إلى الاقتراض. – وجود فائض في الإيرادات: قد يغري الفائض في الإيرادات، القائمون بالأمر بالتبذير في الأموال العامة. 5) **الأسباب السياسية:** يمكن نسب الزيادة في النفقات العامة إلى تطور الأيديولوجية السياسية سواء داخلي اً نتيجة انتشار المبادئ الديمق ا رطية والعدالة الاجتماعية ونمو مسؤولية الدولة، أو في الخارج نتيجة شعور الدولة بواجب التضامن الدولي، ومن بين هذه الأسباب نذكر: – انتشار المبادئ الديموقراطية: يترتب عن ذلك زيادة اهتمام الدولة بالطبقات المحدودة الدخل والمحرومة والتكفل بالكثير من خدماتها. – نمو مسؤولية الدولة: نتج عن انتشار المبادئ الديموقراطية تغير النظرة إلى الدولة، فهي ليست سوى سلطة آمرة لا يملك المواطنون إلا الخضوع لها، وإنما هي مجموعة من المرافق العمومية الموجهة لخدمة الصالح العام. – نفقات الدولة في الخارج: بسبب ازدياد حجم التمثيل الدبلوماسي، وازدياد نفقات الدولة في المنظمات الدولية المتخصصة وغير المتخصصة ومنظمات إقليمية، وكذا بسبب ما تقتضيه العلاقات الدولية من واجبات تلزم الدول القيام بها من تقديم المساعدات والمنح المادية والمالية	
المجموع	**5ن**
التمرين الرابع	**التنقيط**
1. أهم الوسائل او الحلول التي يمكن للدولة اللجوء إليها في حالة حدوث خلل على مستوى الميزانية العامة للدولة. – تخفيض النفقات – تغطية الفرق بالأخذ من الاحتياطات إذا كان ذلك ممكنا إيجاد موارد أخرى (استثنائية / غير عادية) **2. تقوم السلطة التنفيذية عند حدوث عدم تطابق التحصيل الفعلي مع التحصيل المقدر في الميزانية العامة خلال نفس السنة، هناك حالتين شائعتين يتم معالجة كل حالة على النحو الآتي:** – **في حالة نقص الإيراد الفعلي عن المقدر:** قد يحدث عدم تطابق في بعض بنود الإيرادات بما يؤثر على المجموع الإجمالي للإيرادات وهذا لا يشكل مشكلة إذ أنه يعتبر من قبيل بعض الأخطاء المعوضة (زيادة في بند من الإيرادات يقابله عجز مماثل في بند آخر) لأن الإيرادات في العادة لا تخصص لمصروفات بذاتها وإنما تعتبر	

وعاء واحد يصرف منه برمته على أوجه الإنفاق. وفي حالة وجود أخطاء في التقديرات بحيث يقل الإيراد الفعلي المحصل عن الإيراد التقديري فمعنى ذلك هو عدم كفاية الإيرادات لتنفيذ خطة الدولة ومشروعاتها فتلجأ الحكومة إلى تغطية العجز عن طريق زيادة سعر الضريبة القائمة أو فرض ضرائب جديدة أو الاقتراض أو زيادة الإصدار النقدي. – **وفي حالة زيادة الإيراد الفعلي عن المقدر:** قد تحدث أخطاء في تقدير الإيرادات بحيث ينتج عنها زيادة في الإيرادات الفعلية عن المقدرة أي بمعنى زيادة في الإيرادات الفعلية عن المصروفات الفعلية وينتج عن ذلك زيادة في الإيرادات دون استخدام فتحول هذه الزيادة الى حساب المال العام الاحتياطي ويتم هذا في الحساب الختامي للدولة.	
الـمجمـوع	**5ن**

أستاذ المقياس: د.بعلول نوفل